IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

GOV/INF/2013/9-GC(57)/INF/6
٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

مجلس المحافظين
المؤتمـــــر العـــام

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت للمجلس
(الوثيقة GOV/2013/37)
البند ١٦ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
(الوثيقة GC(57)/1 وإضافتاها Add.1 وAdd.2)

المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية

١-٥ تموز/يوليه ٢٠١٣

تقرير من المدير العام

ملخص

عُقد المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية في مقر الوكالة الرئيسي في فيينا في الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣. واجتذب المؤتمر ما يزيد على ١٣٠٠ مشارك مسجّل من ١٢٥ دولة عضوا، مُثلت ٣٤ دولة منها على المستوى الوزاري، و٢١ منظمة حكومية دولية ومنظمة غير حكومية. وأتاح المؤتمر منتدى لمناقشة التجارب والدروس المستفادة وتبادل الأفكار من أجل تحديد الاتجاهات الناشئة والنظر في الأهداف على المديين المتوسط والبعيد للجهود الدولية المبذولة في مجال الأمن النووي، بالإضافة إلى توفير المعلومات لإعداد خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية

١-٥ تموز/يوليه ٢٠١٣

تقرير من المدير العام

ألف- مقدِّمة

١- عُقد المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية في مقر الوكالة الرئيسي في فيينا في الفترة ١-٥ تموز/يوليه ٢٠١٣. وكانت هذه المناسبة الأولى من نوعها التي تعقد فيها الوكالة هذا النوع من المؤتمرات. وشمل المؤتمر وزراء الحكومات؛ وكبار المسؤولين وصانعي القرارات المسؤولين عن الأمن النووي؛ وخبراء وممثلين من طائفة واسعة من الاختصاصات التقنية والمنظمات المتخصصة التي تساهم في الأمن النووي؛ وممثلي منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ذات كفاءات في هذا المجال، والهيئات الرقابية وغيرها من السلطات الوطنية المختصة؛ والأجهزة الوطنية المعنية بالأمن وإدارة الأزمات؛ وأجهزة إنفاذ القوانين والمراقبة على الحدود؛ والكيانات الصناعية والكيانات الأخرى التي تشارك في أنشطة ذات صلة بالأمن النووي.

٢- واجتذب المؤتمر ما يزيد على ١٣٠٠ مشارك مسجّل من ١٢٥ دولة عضوا، مُثلت ٣٤ دولة منها على المستوى الوزاري، و٢١ منظمة. وارتفاع مستوى المشاركة هذا ما هو إلاّ انعكاس لأهمية المؤتمر والقيمة التي تمنحها له الأطراف المهتمة من جميع أنحاء العالم. كما ينطوي هذا أيضًا على الإقرار بحقيقة أن الأنشطة المتعلقة بالأمن النووي، وإن كانت مسؤولية الدول كلّ على حدة، فإن ثمة اهتمامات إقليمية وعالمية في شؤون الأمن النووي التي يمكن تحسينها إلى حدّ بعيد عن طريق الأنشطة الجماعية والتعاون الدولي.

٣- وأتاح المؤتمر منتدى لمناقشة التجارب والدروس المستفادة وتبادل الأفكار من أجل تحديد الاتجاهات الناشئة والنظر في الأهداف، على المديين المتوسط والبعيد، التي ترمي إليها الجهود الدولية المبذولة في مجال الأمن النووي، بالإضافة إلى توفير المعلومات لإعداد خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والتي ستكون بمثابة مخطط لأنشطة الأمن النووي التي ستنفذها الوكالة في هذه الفترة وستيسّر تقييم برامج الوكالة للأمن النووي.

٤- وتألف المؤتمر من جلسة وزارية، وجلسات رئيسية وجلسات تقنية موازية.[١]

---

[١] يرد برنامج المؤتمر الكامل في موقع الانترنت التابع للوكالة في العنوان التالي:
http://www-pub.iaea.org/MTCD/Meetings/PDFplus/2013/cn203/cn203_Programme.pdf.

باء – الجلسة الوزارية

٥- اضطلع سعادة السيد جانوس مارتونيي، وزير خارجية هنغاريا، بدور رئيس المؤتمر. وعمل كلّ من سفيري هنغاريا والبرازيل، سعادة السفير بالاز كسوداي وسعادة السفير لايرسيو فينهاس، كمنسّقين للعملية التحضيرية للمؤتمر وتشاركا في ترأس المشاورات المفتوحة غير الرسمية بين الدول الأعضاء بشأن مشروع الإعلان الوزاري. وأُجريت أربع جولات للمشاورات بين الدول الأعضاء وتم من خلالها استكمال مشروع الإعلان الوزاري.

٦- وافتتح المؤتمر بكلمتي رئيس المؤتمر والمدير العام. وفي جلسة المؤتمر الوزارية التالية، أدلى ٦٩ وزيرًا وغيرهم من رؤساء الوفود ببيانات وطنية.[٢]

٧- وأقر رئيس المؤتمر، في ملاحظاته الافتتاحية، بالتقدم الذي تحقق في ميدان الأمن النووي، ولكنه شدد على ضرورة تجنب التهاون والمحافظة على الزخم في تعزيز الأمن النووي على صعيد العالم أجمع. واعتبر أن هذه الفترة هي فترة حاسمة للأمن النووي وأشار إلى ضرورة الإقرار بهذا الأمن باعتباره عنصرًا ثابتًا للحكومة والأطر الرقابية والصناعة. وكان المؤتمر فرصة أيضًا لدراسة أين يلزم توجيه الأمن النووي في المستقبل. ولاحظ أن هذا المؤتمر هو مؤتمر طموح، يرمي إلى توفير مستوى عال من الالتزامات لتعزيز الأمن النووي وكذلك لوضع توصيات سياسية وتقنية فعلية.

٨- وشدد المدير العام، في كلمته الافتتاحية أمام المؤتمر، على الخطر المستمر الذي يمثله وقوع المواد النووية وغيرها من المواد المشعة في أيدي من يمكنهم استخدامها في أفعال كيدية. وذكر أن هذا المؤتمر، الذي يشكل أول مؤتمر بشأن الأمن النووي ينعقد على المستوى الوزاري، وهو مفتوح لجميع الدول الأعضاء في الوكالة، يوجه رسالة هامة مفادها أن العالم جاد بشأن تحسين الجهود العالمية الرامية لحماية المواد النووية وغيرها من المواد المشعة والمرافق المتصلة بها. وذكر أن عدم وقوع أفعال إرهابية تنطوي على مواد نووية أو مواد مشعة أخرى هو، إلى حدّ ما، نتيجة لهذه الجهود، ولكن ذلك لا ينبغي أن يدعونا للتهاون والشعور بأمن كاذب لأن الخطر هو خطر حقيقي بالفعل. وأكد على المجالات الشديدة الأهمية الثلاثة التالية: الحاجة إلى إنفاذ تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (اتفاقية الحماية المادية)؛ والفائدة التي يمكن لجميع البلدان أن تجنيها من خلال دعوة الخبراء الدوليين لإجراء استعراضات النظراء لترتيباتها بشأن الأمن النووي؛ وكذلك المنفعة التي يمكن أن تعّم على الدول كافة من خلال الاستفادة من إرشادات الأمن النووي التي تصدرها الوكالة.

٩- وكان من بين إنجازات المؤتمر الهامة اعتماد الإعلان الوزاري بتوافق الآراء[٣] (أنظر القسم جيم). ووضح الإعلان الالتزام العام القوي إزاء متابعة الهدف المشترك في تعزيز الأمن النووي في العالم أجمع.

---

[٢] ترد البيانات الوطنية التي أُلقيت إبان الجلسة الوزارية في موقع الانترنت التابع للوكالة على العنوان: http://www-pub.iaea.org/iaeameetings/cn203Presentations.aspx.

[٣] بعد اعتماد الإعلان الوزاري، قدمت إحدى الدول الأعضاء بيانًا أبدت فيه تحفظاتها، ولكنها لم تعترض على التوصل إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة. ويرد هذا البيان في موقع الانترنت التابع للوكالة على العنوان التالي: http://www-pub.iaea.org/iaeameetings/cn203p/RussianFederation-PDF.pdf.

جيم – الإعلان الوزاري

اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية
فيينا، ١ تموز/يوليه ٢٠١٣

نحن، وزراء الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، وقد اجتمعنا في المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: *تعزيز الجهود العالمية*، الذي دعا المدير العام للوكالة إلى انعقاده والمفتوح لجميع الدول، لا نزال نشعر بالقلق إزاء التهديد الذي يشكّله الإرهاب النووي والإشعاعي وغير ذلك من الأفعال الكيدية أو التخريب المتصل بالمرافق والأنشطة التي تنطوي على مواد نووية ومواد مشعة أخرى.

إننا نرحب بالتقدم الملموس الذي أُحرز في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتعزيز الأمن النووي على الصعيد العالمي، بما في ذلك وضع صكوك دولية ملزمة وغير ملزمة شتى وإدخالها حيز التنفيذ. وندرك المساهمات المقدّمة لتحقيق هذا التقدم من قِبل الأمم المتحدة والوكالة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، وننوّه بالدور الذي يمكن أن تؤديه العمليات والمبادرات ومؤتمرات القمة الدولية والشاملة لتيسير تضافر الجهود والتعاون في مجال الأمن النووي. ولكننا نعترف، مع ذلك، بأن هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمواصلة تعزيز الأمن النووي على الصعيد العالمي.

ونشجع كل الدول على الحفاظ على أمن نووي فعال للغاية، بما في ذلك الحماية المادية، فيما يخص جميع المواد النووية والمواد المشعة الأخرى ونقل تلك المواد واستخدامها وتخزينها، والمرافق المرتبطة بها، فضلاً عن حماية المعلومات الحساسة والحفاظ على أنظمة وتدابير الأمن النووي الضرورية لتقييم وإدارة أمنها النووي بشكل فعال.

وعلى ضوء ما سبق، فإننا:

١- نؤكد أن المسؤولية عن الأمن النووي داخل أي دولة تقع بكاملها على عاتق تلك الدولة.

٢- ونشدد على أهمية التعاون الدولي في دعم الدول، بناءً على طلبها، للوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها حيال الأمن النووي، ونؤكد على ضرورة ضلوع جميع الدول الأعضاء في الوكالة فيما تضطلع به من أنشطة ومبادرات متعلقة بالأمن النووي.

٣- وندعو جميع الدول إلى ضمان ألا تؤدي التدابير الهادفة لتعزيز الأمن النووي إلى إعاقة التعاون الدولي في مجال الأنشطة النووية السلمية.

٤- وندرك التهديد الذي يشكله احتمال سرقة و/أو تهريب المواد النووية بالنسبة للأمن الدولي، ونؤكد في هذا الصدد على المسؤولية الأساسية للدول، بما يتفق مع الالتزامات الوطنية والدولية لكلٍّ منها، في الحفاظ على التأمين الفعال لجميع المواد النووية الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك المواد النووية المستخدمة للأغراض العسكرية.

٥- ونذكِّر بما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٤/٦٧ بعنوان *تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل* ونصه: "*وإذ نشدد* على أن هناك حاجة ملحّة لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم

الانتشار، سعياً إلى صون السلام والأمن الدوليين والمساهمة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب"، ونعترف بأن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد.

٦- وندرك ونؤيد العمل المستمر من جانب الوكالة لتقديم المساعدة، عند الطلب، في الجهود التي تبذلها الدول لإرساء منظومات وطنية فعالة ومستدامة للأمن النووي، وننوّه بالدور المهم الذي تؤديه الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي في هذا الصدد. ونشجع الدول على الاستفادة بقدر أكبر من هذه المساعدات حيثما تكون الحاجة ماسّة إليها، ونشجع بالمثل الدول القادرة على توفير مثل هذه المساعدات على القيام بذلك.

٧- كما نشجع الجهود المبذولة من أجل تعزيز التبادل الدولي للخبرات بشأن سبل تطوير وتعزيز والحفاظ على ثقافة أمن نووي وطنية قوية، بما يتوافق مع منظومة الأمن النووي للدولة المعنية. وننوه بإمكانية مساهمة مبادرات الصناعة في هذا الصدد.

٨- ونحيط علماً بالمبادرات الإقليمية القائمة في مجال الأمن النووي، ونشجع الدول على تعزيز مثل هذه المبادرات حيثما يمكن أن تسهم في تحسين عملية تنسيق واستدامة الجهود الوطنية والعالمية لتعزيز الأمن النووي.

٩- وندعو الدول التي لم تصبح طرفاً في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها عام ٢٠٠٥ والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي ولم تنفذها بالكامل بعد إلى أن تفعل ذلك، وفي هذا الصدد، نشجع الوكالة والدول على مواصلة الجهود لتعزيز نفاذ تعديل عام ٢٠٠٥ الخاص باتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في أقرب موعد ممكن.

١٠- وندعو الدول التي لم تعقد التزاماً سياسياً بتنفيذ مدونة قواعد السلوك بشأن أمان وأمن المصادر المشعة والإرشادات التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها، غير الملزِمتين قانونياً، إلى أن تفعل ذلك، ونشجع جميع الدول على تنفيذ هذين الصكين والحفاظ على أمن فعال للمصادر المشعة طوال دورة حياتها.

١١- ونشجع الوكالة على أن تقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بالنظر في سبل زيادة تعزيز تبادل المعلومات، على أساس طوعي، بشأن تنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة بالأمن النووي.

١٢- كما نشجع الدول على مواصلة التقليل إلى أدنى حد، على أساس طوعي، من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء، واستخدام اليورانيوم الضعيف الإثراء حيثما كان ذلك ممكناً من الناحيتين التقنية والاقتصادية.

١٣- ونشجع الدول على الاستفادة، على أساس طوعي، من الخدمات الاستشارية التي تقدمها الوكالة في مجال الأمن النووي ومن استعراضات النظراء القائمة على أساس إرشادات مقبولة دولياً والتي تتم مواءمتها وفقاً للاحتياجات الوطنية، ونرحب بالاعتراف المتزايد من قِبَل الدول الأعضاء بقيمة بعثات الوكالة الخاصة بالخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية، ونشجع الوكالة على تعزيز تقاسم الخبرات والدروس المستفادة من هذه البعثات.

١٤- وندرك أهمية مواصلة الجهود لمواجهة التهديدات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى، ونؤكد في هذا الصدد على أن قاعدة بيانات الحادثات والاتجار غير المشروع التابعة للوكالة هي بمثابة المستودع الدولي للمعلومات عن الحادثات والاتجار غير المشروع، ونشجع جميع الدول على الانضمام إلى برنامج قاعدة البيانات المذكورة والمشاركة بفاعلية فيه.

١٥- ونرحب بعمل الوكالة في مجال الكيمياء الشرعية النووية، ونشجع الدول التي لم تقم بعد، حيثما أمكن عملياً، بإنشاء قواعد بيانات وطنية للكيمياء الشرعية النووية بالاعتماد على المساعدات المقدّمة عند الطلب من الوكالة والمبادرات الإقليمية ذات الصلة حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك.

١٦- وندرك أن الأمن والأمان النوويين يشتركان في هدف واحد وهو حماية صحة الإنسان والمجتمع والبيئة، مع الاعتراف بالفروق القائمة بين هذين المجالين، ونؤكد على أهمية التنسيق في هذا الصدد.

١٧- كما نؤكد على الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة لتعزيز إطار الأمن النووي على الصعيد العالمي وقيادة عملية تنسيق الأنشطة الدولية في مجال الأمن النووي، مع تجنب الازدواجية والتداخل.

١٨- وندرك أهمية تمكين الوكالة من الحصول على الموارد والخبرات المناسبة لأداء عملها، بما في ذلك من خلال تقديم المزيد من المساهمات الطوعية إلى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة من قِبل المانحين القائمين والجدد.

١٩- ونرحب بما تقدمه الوكالة من دعم لبناء القدرات في الدول، عند الطلب، بما في ذلك الجهات الرقابية والوكالات المختصة بإنفاذ القوانين وقطاع الصناعة، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء، وندرك أهمية الشبكة التعاونية الدولية للتعليم في ميدان الأمن النووي والشبكة التابعة لمركز دعم الأمن النووي.

٢٠- ونحث الوكالة على مواصلة وضع ونشر إرشادات للأمن النووي، ونشجع جميع الدول على أخذ هذه الإرشادات بعين الاعتبار، حسب الاقتضاء، في جهودها الرامية إلى تعزيز أمنها النووي وتحسينه باستمرار.

٢١- وننوه بتوصيات الأمن النووي الصادرة عن الوكالة بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية (الوثيقة INFCIRC/225/Rev.5)، بما في ذلك تدابير الحماية ضد تخريب المرافق النووية والمواد النووية قيد الاستخدام والتخزين والنقل، ونتطلع إلى إعداد مزيد من الإرشادات بشأن تنفيذها بما في ذلك خلال عملية تشييد وصيانة المرافق النووية.

٢٢- ونعترف بالجهود التي تبذلها الوكالة لرفع مستوى الوعي بالتهديد المتنامي الذي تشكله الهجمات الإلكترونية وتأثيرها المحتمل على الأمن النووي، ونشجع الوكالة على بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون الدولي ومساعدة الدول، عند الطلب، في هذا المجال عبر وضع إرشادات مناسبة ومن خلال توفير سبل تطبيقها.

٢٣- ونحث الوكالة على إيلاء الاعتبار الواجب لهذا الإعلان عند وضع اللمسات الأخيرة لخطتها المتعلقة بالأمن النووي للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧.

٢٤- وندعو الوكالة إلى النظر في تنظيم مؤتمرات دولية بشأن الأمن النووي كل ثلاث سنوات.

دال – الجلسات الرئيسية والجلسات التقنية

١٠- في أعقاب الجلسة الوزارية، شكلت جلسة تمهيدية قصيرة حلقة وصل بين الجلسة الوزارية والجلسات الرئيسية، قُدمت فيها أجزاء المؤتمر غير الوزارية. وقُدمت ملاحظات تمهيدية من طرف السيد دنيس فلوري، نائب المدير العام، رئيس إدارة الأمان والأمن النوويين، بالنيابة عن الوكالة؛ والسيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية

لشؤون نزع السلاح، بالنيابة عن الأمم المتحدة، والسيد دومينيك ريستوري، المدير العام لمركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

١١- تلت ذلك ست جلسات مواضيعية رئيسية لمعالجة المجالات العريضة للأمن النووي على مستوى التوجه السياساتي. وتضمنت كل جلسة منها سلسلة من أوراق أعدها المدعوون، أعقبتها حلقات النقاش وأسئلة وتعليقات من المشاركين. وغطت المناقشات الرئيسية ما يلي:

- تنفيذ وتحسين الإطار الدولي للأمن النووي؛
- المواد النووية والمرافق النووية.
- المصادر المشعة والمرافق المتصلة بها؛
- التعاون والمساعدة الدوليان، ودور الوكالة؛
- بناء واستدامة ثقافة الأمن النووي؛
- التصدي لتهديد الاتجار غير المشروع.

١٢- وبموازاة الجلسات الرئيسية، تعمقت بإسهاب ١٢ جلسة تقنية موجهة للأخصائيين في قضايا محددة شملت أمن المعلومات والفضاء الحاسوبي، وتحسين نظم الأمن النووي، وأمن المصادر المشعة، وبناء القدرات، وعلاقات التماس بين الأمان والأمن النوويين، وتحديد خصائص التهديدات وتقييمها (بما في ذلك الأمن أثناء نقل المواد النووية والمواد المشعة)، والتعليم والتدريب، والكشف والتصميم الذي يراعي التصدي، والكيمياء الشرعية النووية، والأمن النووي في المرافق النووية. وتضمنت الجلسات التقنية أوراق أعدها المشاركون، وجلسات النقاش ومناقشات عامة. وعُقدت أيضًا جلسات الملصقات الإيضاحية بالترابط مع الجلسات التقنية.

١٣- وبغية الربط بين شتى أجزاء المؤتمر، قدم المقررون إلى الجلسة الرئيسية ذات الصلة تقارير عن أهم الاستنتاجات والقضايا الرئيسية لكل جلسة من الجلسات التقنية. ثم جمع الرؤساء المشاركون للجلسات الرئيسية أهم الاستنتاجات والقضايا الرئيسية من جلساتهم – مع مراعاة تقارير الجلسات التقنية التي وردتهم – وأحالوها بعد ذلك إلى الجلسة العامة الختامية. أخيرا، قدم "ملخص الرئيس" (أنظر المرفق) لمحة عامة عن أهم الاستنتاجات والقضايا الرئيسية من المؤتمر برمته.

هاء - سُبُل المضي قُدُماً

١٤- ستصدر في عام ٢٠١٤ وقائع المؤتمر، بما في ذلك الأوراق التي أعدها المدعوون والمشاركون، وتقارير "مقرري" الجلسات التقنية، وتقارير الرؤساء المشاركين للجلسات الرئيسية وملخص الرئيس.

١٥- ولقد راعت الأمانة، عند الاقتضاء، استنتاجات المؤتمر وتوصياته، بما في ذلك استنتاجات وتوصيات الإعلان الوزاري، وذلك لدى تحديدها الأولويات لمجالات الأنشطة في خطة الأمن النووي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.[٤]

---

[٤] الوثيقة GOV/2013/42-GC(57)/19.

المرفق

ملخص الرئيس
٥ تموز/يوليه ٢٠١٣

مقدِّمة

عُقد المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية في مقر الوكالة الرئيسي في فيينا في الفترة ١-٥ تموز/يوليه ٢٠١٣. وكانت هذه المناسبة الأولى من نوعها التي تعقد فيها الوكالة هذا النوع من المؤتمرات. وشمل المؤتمر وزراء الحكومات؛ وكبار المسؤولين وصانعي القرارات المسؤولين عن الأمن النووي؛ وخبراء وممثلين من طائفة واسعة من الاختصاصات التقنية والوكالات المتخصصة التي تساهم في الأمن النووي؛ وممثلي منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ذات كفاءات في هذا المجال، والهيئات الرقابية وغيرها من السلطات الوطنية المختصة؛ والأجهزة الوطنية المعنية بالأمن وإدارة الأزمات؛ وأجهزة إنفاذ القوانين والمراقبة على الحدود؛ والكيانات الصناعية والكيانات الأخرى التي تشارك في أنشطة ذات صلة بالأمن النووي.

واجتذب المؤتمر ما يزيد على ١٣٠٠ مشارك مسجّل من ١٢٥ دولة عضوًا، مُثلت ٣٤ دولة منها على المستوى الوزاري، و٢١ منظمة. وارتفاع مستوى المشاركة هذا ما هو إلاّ انعكاس لأهمية المؤتمر والقيمة التي تمنحها له الأطراف المهتمة من جميع أنحاء العالم. كما ينطوي هذا أيضًا على الإقرار بحقيقة أن الأنشطة المتعلقة بالأمن النووي، وإن كانت مسؤولية الدول كلّ على حدة، فإن ثمة اهتمامات إقليمية وعالمية في شؤون الأمن النووي التي يمكن تحسينها إلى حدّ بعيد عن طريق الأنشطة الجماعية والتعاون الدولي.

وأتاح المؤتمر منتدى لمناقشة التجارب والدروس المستفادة وتبادل الأفكار من أجل تحديد الاتجاهات الناشئة والنظر في الأهداف، على المديين المتوسط والبعيد، التي ترمي إليها الجهود الدولية المبذولة في مجال الأمن النووي، بالإضافة إلى توفير المعلومات لإعداد خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والتي ستكون بمثابة مخطط لأنشطة الأمن النووي التي ستنفذها الوكالة في هذه الفترة وستيسّر تقييم برامج الوكالة للأمن النووي.

وفي ملاحظاته الافتتاحية، أكّد رئيس المؤتمر، سعادة السيد جانوس مارتونيي، وزير خارجية هنغاريا، أن مكافحة الإرهاب النووي تستلزم من الدول كافة الوقوف معًا، لأداء مسؤولياتها على الصعيد الوطني ولتنسيق جهودها على الصعيد الدولي.

وشدد السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة، في ملاحظاته، على الخطر المستمر الذي يمثله وقوع المواد النووية وغيرها من المواد المشعة في أيدي من يمكنهم استخدامها في أفعال كيدية. وأقر كل من رئيس المؤتمر والمدير العام بالتقدم الذي تحقق في مجال الأمن النووي، ولكنهما أكدا على ضرورة تجنب التهاون، والحاجة إلى مواصلة تعزيز الأمن النووي على صعيد العالم أجمع وضرورة التيقظ المستمر إزاء التهديدات الحقيقية.

واستهل المؤتمر بجلسة وزارية. وقدم ما مجموعه ٦٩ من الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين بياناتهم.

ويتاح على موقع الانترنت التابع للمؤتمر الإعلان الوزاري الذي اعتمد بتوافق الآراء إبان الجلسة الوزارية.

وأُعقبت الجلسة الوزارية بست جلسات مواضيعية رئيسية عالجت مواضيع عريضة مرتبطة بالأمن النووي، و١٢ جلسة تقنية موازية أتاحت إجراء مناقشات أكثر استفاضة لطائفة من المواضيع ذات الصلة بالأمن النووي.

وبغية الربط بين شتى أجزاء المؤتمر، قدم المقررون إلى الجلسة الرئيسية ذات الصلة تقارير عن أهم الاستنتاجات والقضايا الرئيسية لكل جلسة من الجلسات التقنية. ثم جمع الرؤساء المشاركون للجلسات الرئيسية أهم الاستنتاجات والقضايا الرئيسية من جلساتهم – مع مراعاة تقارير الجلسات التقنية التي وردتهم – وأحالوها بعد ذلك إلى الجلسة العامة الختامية. ويبرز ملخص الرئيس أهم الاستنتاجات والقضايا الرئيسية، بالاستناد إلى التقارير التي وردت من الجلسات الرئيسية والتقنية.

الجلسات التقنية

تعمقت الجلسات التقنية بإسهاب في قضايا محددة شملت أمن المعلومات والفضاء الحاسوبي، وتحسين نظم الأمن النووي، وأمن المصادر المشعة، وبناء القدرات، وعلاقات التماس بين الأمان والأمن النوويين، وتحديد خصائص التهديدات وتقييمها (بما في ذلك الأمن أثناء نقل المواد النووية والمواد المشعة)، والتعليم والتدريب، والكشف والتصميم الذي يراعي التصدي، والكيمياء الشرعية النووية، والأمن النووي في المرافق النووية.

وأقر المشاركون التزام الوكالة بكل مجال من هذه المجالات، ولاحظوا أيضًا تبادل المعلومات القيّم الذي تم أثناء هذه الجلسات، والتي تضمنت عروضًا تقنية، وجلسات للأسئلة والردود ومناقشات نشطة في إطار جلسات النقاش ومناقشات مع الجمهور.

وسجل المقررون أهم الاستنتاجات والقضايا الرئيسية التي تناولتها كل جلسة من الجلسات التقنية. وستدرج تقاريرهم كاملة في وقائع المؤتمر، ولقد تم تلخيصها في عروض موجزة قدمت للجلسة الرئيسية ذات الصلة. وتبين الملاحظات الموجزة القصيرة التالية طبيعة المناقشات التي دارت في كل جلسة من الجلسات التقنية.

فيما يتصل بأمن المعلومات والمجال الحاسوبي (الجلسة التقنية ألف ٢)، شُجعت الوكالة على إعداد وثائق إضافية على مستوى الإرشادات، بما في ذلك إرشادات بمستوى التوصيات، بغية توفير أساس لتنفيذ اللوائح الخاصة بأمن المعلومات والفضاء الحاسوبي.

فيما يتصل بتحسين نظم الأمن النووي (الجلسة التقنية ألف ٣ والجلسة التقنية باء ٢)، دعم المشاركون الجهود الرامية لتعزيز استجابة برنامج الوكالة للأمن النووي لطلبات الدول الأعضاء للحصول على البعثات الاستشارية، مثل بعثات الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية، ومتابعة الطلبات المتعلقة بتحسين ودعم نظم الأمن النووي الفعالة.

فيما يتصل بأمن المصادر المشعة (الجلسة التقنية ألف ٤)، تقاسم المشاركون الدروس المستفادة من الظروف الوطنية الفريدة التي يتم فيها تخزين هذه المصادر واستعمالها ونقلها. وليس ثمة نهج "منفرد مناسب للجميع" يمكن تطبيقه في كل دولة، ولكن الدروس التي تم تقاسمها أتاحت أفكارا مفيدة للدول لكي تقيّم تلك النهوج الأكثر ملاءمة لها.

فيما يتصل بعلاقات التماس بين الأمان والأمن النوويين (الجلسة التقنية باء ٥)، كان هناك إقرار واسع بأنهما يشتركان في الهدف الأساسي نفسه: حماية الناس، والممتلكات، والمجتمع والبيئة. لذا لابد من مراعاة المقطع

المشترك بين الأمان والأمن النوويين على كافة المستويات، بدءًا بالمشغّل وحتى المستوى الرقابي. وأُثني على التحسينات الأخيرة التي أُدخلت على علاقات التماس بين هذين الاختصاصين المتميزين.

فيما يتصل بتحديد خصائص التهديدات وتقييمها (الجلسة التقنية باء ٣)، شُجعت الوكالة على منح الأولوية للنهج القائم على التهديدات في تنظيم أنشطة الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية. وشدد المشاركون أيضًا على الأهمية الأساسية لبرامج التدريب والتعليم في زيادة الوعي العام بالأمن في نقل المواد النووية وغيرها من المواد المشعة. ورحب المشاركون بتوفير الوثيقة INFCIRC/225/Rev.5، وتطلعوا إلى إدراج إرشادات التنفيذ لأمن النقل من أجل المساعدة على تطبيق تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (اتفاقية الحماية).

فيما يتصل ببناء القدرات المنظم، والتعليم والتدريب (الجلسة التقنية ألف ٥ والجلسة التقنية باء ٤)، أقر المشاركون مفهوم تنمية الكفاءات من خلال التعليم والتدريب، ولوحظ في هذا الصدد أن في إمكان مراكز دعم الأمن النووي أن تساهم في وضع نظم مستدامة للأمن النووي. وأيد المشاركون بشدة وضع الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي التي تعالج إدخال التحسينات في مجال الأمن، وطلبوا من الوكالة أن تعمل، بالتعاون الوثيق مع الدول المتلقية لمساعدة الوكالة، من أجل استكمال الخطط المتكاملة ذات الصلة والبدء في تنفيذها في أقرب فرصة ممكنة.

فيما يتصل بالكشف والتصميم الذي يراعي التصدي (الجلسة التقنية الف ٦)، لاحظ المشاركون ضرورة اتباع نهج منسق وتعاوني بشأن المواد غير الخاضعة للتحكم الرقابي. على أن يضم هذا النهج السلطات المختصة على الصعيدين الوطني والإقليمي كليهما، وذلك لإدراج تدابير منع الأفعال الإجرامية أو الأفعال المقصودة غير المأذون بها والكشف عنها والتصدي لها، مع المحافظة على تلك التدابير ودعمها. ويتضمن ذلك إجراء التحقيقات وملاحقة مرتكبي تلك الأفعال قضائيا في إطار نظام العدالة الجنائية المناسب. ويشتمل الأمن النووي الملائم على مشاركة جميع كيانات الدولة، بما في ذلك الكيانات الأخرى غير تلك الكيانات التقليدية التي تعني الوكالة، في تخطيط برامج الأمن النووي وتنفيذها. ويتضمن ذلك مسؤولي الجمارك، ومديري المرافق الطبية، وحرس الحدود وسائر أجهزة إنفاذ القوانين.

فيما يتصل بالكيمياء الشرعية النووية (الجلسة التقنية الف ٧)، رحب المشاركون بعمل الوكالة في هذا المجال وشجعوا الدول التي لم تنشئ بعد قواعد بيانات الكيمياء الشرعية النووية على القيام بذلك، حيثما أمكن عملياً، بالاستفادة من المساعدة التي تقدمها، بناء على الطلب، الوكالة وغيرها من المبادرات الإقليمية ذات الصلة.

فيما يتصل بالأمن في المرافق النووية (الجلسة التقنية باء ٦)، ينظر العديد من الدول الأعضاء في تشييد محطات جديدة للقوى النووية في جهد لضمان أمن الطاقة وإعادة توازن احتياجاتها الشاملة من الطاقة، مع التأكيد بشكل أكبر على الطاقة النووية كجزء من خليط الطاقة لديها. ولابد لأداء الأمن من تلبية احتياجات وتوقعات المجتمع الدولي.

فيما يتصل بالكشف والتصميم الذي يراعي التصدي المرتبطين بالأحداث العامة الكبرى والتكنولوجيات الجديدة (الجلسة التقنية باء ٧)، أكد المشاركون أهمية التعاون والمساعدة الدوليين خلال تنفيذ تدابير الأمن النووي في الأحداث العامة الكبرى، مع مواكبة التطورات التكنولوجية والبقاء على وعي تام بالتحديات الراهنة في الكشف عن الأحداث المحتملة للأمن النووي والتصدي لها.

الجلسات الرئيسية

أكد المؤتمر من جديد المبدأ الذي مفاده أن المسؤولية عن الأمن النووي في الدولة تقع بكاملها على عاتق تلك الدولة ولكنه، وفي الوقت نفسه، أقر بأهمية التعاون الدولي ودور الوكالة المحوري. ووضعت جلسات المؤتمر الموضوعية الست هذه المبادئ تحت العناوين التالية.

الجلسة الرئيسية ٣: تنفيذ وتحسين الإطار الدولي للأمن النووي

تشكل اتفاقية الحماية المادية الصك الدولي الرئيسي لدعم الأمن النووي. وسيوسع تعديلها لعام ٢٠٠٥ إلى حد بعيد نطاق الاتفاقية والفائدة التي يمكن أن تتيحها. بيد أنّه لم يحظ بعدُ بتصديقٍ من ثلثي الدول الأطراف كما يلزم وبالتالي فإنه لم يدخل بعد حيز النفاذ. وواضح أنه يجب على الوكالة والدول الأعضاء مواصلة الجهود التي تبذلها لدعم دخول تعديل هذا الصك الدولي الحاسم حيز النفاذ، مما سيعزز إلى حد كبير إطار حماية المواد النووية. وفي حين يشمل الإطار القانوني الدولي للأمن النووي بضعة صكوك أخرى لبناء الثقة في الأمن النووي، فإن الممارسات تبقى عاملًا هامًا وتعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية ضروري لسد ثغرة هامة.

وفي اختتام الجلسة، شكر الرؤساء المشاركون المتحدثين على عروضهم المشوقة والمفيدة بمعلوماتها. ولاحظ أحد الرؤساء المشاركين أن القضايا المطروحة في الجلسة تشكل محور المجال الواسع للأمن النووي وأن الوكالة ليست وحدها التي تواجه هذه القضايا وإنما العالم أيضًا. وذكر أنه لن يطرح استنتاجات من الجلسة ولكنه سيعمل مع الرؤساء المشاركين على إعداد تقرير متوازن للمناقشة بغية إحالته إلى رئيس المؤتمر. وبناء على ذلك، تم الاتفاق على النقاط التالية:

- يكتسي التعميم الشامل للصكوك القانونية الدولية في مجال الأمن النووي أهمية قصوى وينبغي بالتالي تعزيزه، ليس من قبل الدول المعنية فحسب، وإنما أيضًا من قبل الهيئات الدولية مثل الوكالة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وما إلى ذلك.

- يوجد في هذا المجال الآن نظام عامل من الصكوك الملزمة وغير الملزمة التي يكمل ويعزز بعضها البعض. وتضطلع الوكالة بدور لا غنى عنه في الجمع بين الخبراء التقنيين والقانونيين والسياسيين وتيسير عملهم من أجل وضع التدابير الملزمة، وبصفة خاصة غير الملزمة، وإرشادات تطبيقها من قبل الدول الأعضاء.

- في المجال النووي، ثمة توازن حساس بين الشفافية والسرية، وسيجري إعداده بعناية بالغة بغية تجنب تعرض الاستعمال السلمي للطاقة النووية للمخاطر في المستقبل؛ ومنع تهديد البشرية الناجم عن الأفعال الكيدية؛ وبناء الثقة بأن تطبيق تدابير الأمن النووي يجري على نحو مناسب في العالم أجمع.

الجلسة الرئيسية ٤: المواد النووية والمرافق النووية

تتضمن أساسيات الوكالة للأمن النووي ومنشورات سلسلة الأمن النووي المتصلة بها توصيات بشأن أطر الأمن النووي الوطنية والإقليمية والعالمية. وبصفة خاصة، فإن العدد ١٣ من سلسلة الأمن النووي، المعنون "توصيات الأمن النووي بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية" (الوثيقة INFCIRC/225/Rev.5)، يوصي بإدخال تحسينات هامة على نظام الدولة للحماية المادية. وعلى الرغم من أن الوكالة هي الآن بصدد إعداد دليل

التنفيذ الخاص بهذا المنشور، فإن هناك الكثير مما يلزم من الوكالة والدول الأعضاء القيام به في سبيل تحقيق التطبيق الفعلي لهذه التوصيات الهامة.

وتتضمن استنتاجات وتوصيات هذه الجلسة ما يلي:

— ينبغي للوكالة أن تخصص المزيد من الموارد لتوفير المساعدة التي تطلبها الدول الأعضاء من أجل تنفيذ توصيات العدد ١٣ من سلسلة الأمن النووي.

— وينبغي للوكالة أن تمنح الأولوية لإكمال منشورات سلسلة الأمن النووي.

— وينبغي للمجتمع الدولي أن يقر ويشجع مفهوم الأمن من خلال التصميم، مع وضع دورة حياة المرفق بأكملها في الحسبان.

— ويقر المجتمع الدولي بأن الإطار القانوني والرقابي المتين والفعال يشكل عنصرًا هامًا من نظام الأمن النووي. وينبغي أن يُكمّل بسلطة مكرسة للأمن النووي، مزودة بالموارد المناسبة، ومدعومة بثقافة مؤسساتية وفعالة للأمن النووي.

— ويشكل نظام المساءلة ومراقبة المواد النووية دعامة رئيسية لنظام الحماية المادية للمرافق وهو يساعد على ردع إساءة استعمال المواد النووية أو سرقتها والكشف عنهما.

— وينبغي استخدام إرشادات الوكالة كأساس لإعداد سياسة وبرامج أمن المعلومات والفضاء الحاسوبي في الدول الأعضاء؛ ولكن الإرشادات على مستوى التوصيات تعتبر ضرورية.

— وينبغي للدول الأعضاء أن تعد الترتيبات المؤسسية التي تدعم علاقة التماس المناسبة بين الأمان والأمن النوويين.

— وينبغي للوكالة أن تمنح الأولوية اللازمة لتعزيز النهج القائم على الدراية بالمخاطر والمستند للأداء وأن تساعد الدول الأعضاء على وضع بناها الأساسية الرقابية في هذا الصدد.

— وأقر المشاركون بقيمة بعثات الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية في مساعدة الدول الأعضاء على استعراض وتحسين نظمها للأمن النووي.

— وينبغي للوكالة والدول الأعضاء إعداد ونشر الإرشادات للمساعدة على تنفيذ توصيات الوكالة بشأن أمن النقل.

الجلسة الرئيسية ٥: المصادر المشعة والمرافق المتصلة بها

تعد مدونة قواعد السلوك بشأن أمان وأمن المصادر المشعة الصك الدولي الرئيسي لأمان وأمن المصادر المشعة. وتُشجع الدول على اتخاذ تعهد سياسي بالعمل على الامتثال لمبادئ المدونة والإرشادات وبكونها مسؤولة عن مراعاتهما في بناها الأساسية الوطنية. والتحديات التي تواجه أمن المصادر المشعة فريدة من نوعها، وينبغي أن تتوفر للدول والهيئات الرقابية وغيرهم المعرفة المناسبة والتدريب، ويجب عليهم أن يخصصوا موارد كافية لحماية هذه المصادر.

وتتضمن استنتاجات وتوصيات هذه الجلسة ما يلي:

— على غرار مبادرة المشروع النموذجي التي استهلت في أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي مع خمس دول أعضاء والتي اكتملت في عام ٢٠٠٤ بمشاركة ما يناهز ١٠٠ دولة، فإن أمن المصادر المشعة يستلزم مستوى مماثلًا من الجهد والالتزام والموارد من قبل الدول والوكالة.

— وتحوز مدونة قواعد السلوك، في شكلها الراهن، على قبول واسع باعتبارها الصك الأولي بشأن أمن المصادر.

— بغية مواصلة مشاركة الدول والتزامها إزاء أحكام المدونة، ولإدراك لماذا يمثل أمن المصدر المشع تحديات لا تجابه دائمًا لدى معالجة أمن المواد النووية والمرافق النووية، ينبغي استخدام استراتيجية الحفز والمعرفة والموارد. وينبغي تذكير الجميع بالسبب وراء حماية المصادر وينبغي أيضًا منحهم التدريب والتوجيه اللازمين لتنفيذ أمن المصادر. ومن الناحية العملية، فإن الموارد التي تخصص على نحو مناسب تشكل جزءًا أساسيًا في ضمان الأمن الكافي للمصادر، بصرف النظر عن التطبيق.

— وفي حين تقع المسؤولية الأولية عن الأمن النووي على عاتق الدولة، فإن لجميع الأطراف المعنية مسؤولية المشاركة في المساعدة على ضمان أمن المصادر المشعة.

— وينبغي للوكالة، بصفة خاصة، أن تستمر في أداء دور محوري في وضع الإرشادات اللازمة لمساعدة الهيئات الرقابية، وبشكل أوسع، المشغلين، في زيادة الوعي والتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى في توفير الحماية المادية وتدابير إدارة الأمن.

— وإن من شأن اتباع نهج إقليمي أن يحسن علاقات العمل على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي ويشجع على زيادة التنسيق والتعاون عبر الحدود. ويتوقف نجاح أي شراكة إقليمية على تحديد القيادات، سواء أكانت دولًا أم منظمات، فضلًا عن إشراك العاملين من كافة المستويات.

— وليست القيادة مسألة حاسمة فحسب، وإنما ينبغي أيضًا الإقرار بالحاجة إلى التعاقب والتخطيط المؤسسي ضمانًا للاستدامة.

الجلسة الرئيسية ٦: التعاون والمساعدة الدوليان ودور الوكالة

أقر المؤتمر بمساهمة طائفة واسعة من المنظمات والمبادرات في تعزيز التعاون الدولي وتحسين الجهود الدولية.

وتتضمن استنتاجات وتوصيات هذه الجلسة ما يلي:

— يعتبر الأمن النووي مسؤولية وطنية. مع ذلك، يتزايد وعي الدول بأهمية التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في تعزيز نظم الأمن النووي الوطنية. وبالمثل، فإن التعاون والمساعدة الدوليين يمكن أن يفضيا إلى تقليص التهديدات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

— وينبغي تشجيع الدول على المشاركة في أنشطة المنظمات والمبادرات الدولية التي من شأنها أن تعزز تنمية القدرات الوطنية على التصدي لتهديدات الأمن النووي.

— ويلزم من الدول أن تتبادل المعلومات الدقيقة والمثبتة بشأن أحداث الأمن النووي وفقًا لالتزاماتها الدولية وتشريعاتها الوطنية، مع مراعاة الحاجة لحماية المعلومات الحساسة.

— وينبغي للدول أن تضع برامج التعليم الرسمي والتدريب ومنح الشهادات من أجل دعم بناء القدرات بشكل منظم ومستدام.

— وثمة إقرار بأن الوكالة هي مصدر إرشادات الأمن النووي الدولي، والتي توضع بالتعاون مع الدول الأعضاء.

— وينبغي للوكالة أن تيسّر التعاون والمساعدة الدوليين بغية تعزيز الاستخدامات الآمنة والمأمونة والسلمية للطاقة النووية، فضلًا عما توفره من استعراضات النظراء الدولية وخدمات استشارية.

— وينبغي للوكالة أن توطد تعاونها مع سائر المبادرات والمنظمات الدولية لتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد، ولتجنب ازدواجية الجهود وتحقيق اتساق النهوج توخيًا لبلوغ أمن نووي فعّال.

الجلسة الرئيسية ٧: بناء واستدامة ثقافة الأمن النووي

تتضمن استنتاجات وتوصيات هذه الجلسة ما يلي:

— ثمة تحدٍّ تنفرد به استدامة نظم الأمن النووي، وهو يتمثل في الفقدان المستمر للموظفين المؤهلين نتيجة للتطور الوظيفي، والتقاعد والتغييرات الإدارية، بالإضافة إلى توسع تطوّر التكنولوجيا والإجراءات. والهدف المشترك هو ضمان استدامة كفاءة الموظفين.

— وتساهم شبكات التعليم والتدريب من أجل الأمن النووي التي تستضيفها الوكالة في التحسين الشامل لثقافة الأمن النووي، وتُشجع الدول الأعضاء على دعم تلك الشبكات وتعزيزها. وينبغي النظر في توثيق العلاقة بين الشبكات ومجلس المحافظين.

— وتساهم الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي وغيرها من مبادرات وبرامج بناء القدرات التي تضعها الدول الأعضاء وجهات أخرى في الجهد العالمي من أجل إقامة ثقافة فعالة للأمن النووي والمحافظة عليها في الدول.

— ومن العناصر الرئيسية لتحقيق نجاح واستدامة النظم والتدابير المصممة لضمان الأمن النووي وجود قيادة فعالة وإدارة مستمرة، مع عدم الاعتماد حصرًا على التكنولوجيا والعمليات.

— وينبغي تطبيق الدروس المستفادة من المبادرات الأخيرة في مواصلة تطوير دعم بناء القدرات الدولية، مع التأكيد على التعليم والتدريب، بغية الاستمرار في تعزيز ثقافة الأمن النووي في الدول.

الجلسة الرئيسية ٨: التصدي لتهديد الاتجار غير المشروع

يمكن توقع تزايد استخدام وتوفر المواد النووية وغيرها من المواد المشعة، مما يزيد من مخاطر الاتجار غير المشروع واحتمال خروج المواد المشعة عن التحكم الرقابي.

ويلزم القيام بما يلي:

- تعزيز التقييم الذاتي واستعراضات النظراء الدولية، بالاستناد إلى إرشادات سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة، لغرض تحديد أولويات تطوير البنى الأساسية للأمن النووي في المجالات الرئيسية للوقاية والكشف والتصدي.

- تشجيع النهج الاستراتيجي لإقامة نظم وتدابير فعالة ومستدامة للأمن النووي في الدول الأعضاء لغرض الكشف عن المواد غير الخاضعة للتحكم الرقابي والتصدي لها، بما في ذلك إقامة بنى أساسية للأمن النووي، وبناء القدرات واستدامتها.

- مواصلة وضع سبل التنفيذ والإرشادات التقنية المخصصة للدول الأعضاء فيما يتصل بالكشف عن المواد النووية وغيرها من المواد المشعة غير الخاضعة للتحكم الرقابي، والتصدي لها.

- مواصلة تعزيز الجهود التعاونية مع سائر المبادرات الدولية المتصلة بالكشف والتصدي لأجل الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، وتحقيق اتساق النهوج وتكملة المساعدة المقدمة.

- تحسين قدرة الدول، عن طريق البحث المنسق، وتطبيق إرشادات سلسلة الأمن النووي وتوفير المساعدة التقنية والتدريب في سياق التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية المتصلة بأحداث الأمن النووي.

- تشجيع إقامة مكتبات وطنية للكيمياء الشرعية النووية لغرض تعزيز الثقة في استنتاجات الكيمياء الشرعية النووية وتحديد جوانب الضعف في الأمن النووي ومعالجتها.

- مساعدة الدول على تقدير قيمة قاعدة البيانات الخاصة بالإتجار غير المشروع، والمساهمة فيها بشكل فعال، مع اعتبار خاص لتوفير المعلومات في الوقت المناسب، وشمولية تلك المعلومات وأهميتها، وإعداد دليل لأفضل الممارسات في تبليغ بيانات الإتجار غير المشروع.

- تقديم المساعدة للدول في تحقيق اتساق القانون الدولي والإرشادات في نظام وطني تشريعي ورقابي متكامل.

- توسيع الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية للاستفادة من الخبرات والاحتياجات المشتركة، ووضع النهوج والممارسات المشتركة.

ويتيح التعليق الوارد أعلاه محضرًا موجزًا للمؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية، الذي عُقد في فيينا، النمسا في الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣.